فلسطين اليوم

نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

رئيس التحرير: وائل سعد

نائب رئيس التحرير: باسم القاسم

مدير التحرير: وائل وهبة

التاريخ: الثلاثاء 2021/3/9 العدد: 5479

الخبر الرئيسي

فتح تركز على "توحيد الصفوف" قبل الانتخابات التشريعية

... ص 4

أبرز العناوين

"الديمقراطية" و"الشعبية": عدم الأخذ بتوصيات الفصائل استمرار لحالة الهيمنة

القيادي جمال الطويل: الأسرى يدعون لإكمال مسار الوحدة وإنجاز الانتخابات

وزير إسرائيلي: سنضم أجزاء من الضفة الغربية

بينيت يخطط لتشكيل حكومة برئاسته مع المعسكر المعارض لنتنياهو

اتفاق للربط الكهربائي بين "إسرائيل" وقبرص واليونان

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 5034-14بيروت – لبنان

هاتف: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

	السلطة:	
2.	"العربي الجديد": عباس يمهل القدوة 48 ساعة للانصياع لقراراته أو الفصل من "فتح"	4
3.	رئيس سلطة الطاقة الفلسطيني يكشف تفاصيل جديدة حول اتفاقية غاز قطاع غزة	5
	المقاومة:	
4.	الرجوب: لدينا عناصر غير منسجمة وغاضبة	5
5.	"مركزية فتح": سنخوض الانتخابات بقائمة واحدة موحّدة تحظى بالدعم والتأييد	6
6.	مسؤول في حماس ينتقد انتخابات الحركة الداخلية وغياب مبدأ المساواة	6
7.	البطش: لا نرى في الانتخابات المدخل الصحيح للخروج من الأزمة.. ولكن!	7
8.	"الديمقراطية" و"الشعبية": عدم الأخذ بتوصيات الفصائل استمرار لحالة الهيمنة	7
9.	اعتقال فتاة بزعم محاولة طعن مستوطن غرب رام الله	8
10.	القيادي جمال الطويل: الأسرى يدعون لإكمال مسار الوحدة وإنجاز الانتخابات	8
	الكيان الإسرائيلي:	
11.	بينيت يخطط لتشكيل حكومة برئاسته مع المعسكر المعارض لنتنياهو	8
12.	وزير إسرائيلي: سنضم أجزاء من الضفة الغربية	9
13.	قبل انتهاء صلاحيتها: "إسرائيل" تستأنف "دبلوماسية اللقاحات"	10
14.	اتفاق للربط الكهربائي بين "إسرائيل" وقبرص واليونان	10
15.	غانتس يوقف تصويتاً لتعيين وزراء جدد	10
	الأرض، الشعب:	
16.	أبو محفوظ: مؤتمر الحوار الوطني ناقش آليات التمثيل العادل في المجلس الوطني الفلسطيني	11
17.	رابطة المرأة الفلسطينية بالخارج: يجب أن يكون للمرأة دور حقيقي في القرار السياسي	11
18.	أكثر من 140 مستوطناً وجندياً إسرائيلياً اقتحموا المسجد الأقصى	12
19.	الاحتلال يعتقل فلسطينيين في منطقة الجليل هاجما جندياً إسرائيلياً وأخذا سلاحه	12
20.	جيش الاحتلال يصيب فلسطينيين بالرصاص قرب بيت لحم في الضفة الغربية	12
21.	تقرير: ازدياد العنصرية والتحريض الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بنسبة 16% خلال العام 2020	12
22.	الاحتلال الإسرائيلي يهدم منزلين بأريحا ضمن حملة تهدف لإفراغ المنطقة من مواطنيها	13
23.	مركز الميزان الحقوقي يطالب بمحاسبة المتسببين بمقتل ثلاثة صيادين ببحر غزة	13

	لبنان:	
24.	السجن 5 سنوات لشاب من أم الفحم أدين بالتواصل مع حزب الله	14
25.	الجيش اللبناني يطلق النار على طائرة إسرائيلية مسيرة	14
	عربي، إسلامي:	
26.	إذاعة إسرائيلية: الإمارات ترفض استقبال نتنياهو قبل الانتخابات الإسرائيلية	14
27.	كاتبة سعودية تحذر الاحتلال من انتشار أفكار معادية له	14
	دولي:	
28.	"أوتشا": دفعة من اللقاحات تصل الشهر الجاري إلى فلسطين	15
29.	سفير الهند لدى "إسرائيل" يكشف حجم التجارة البينية مع الاحتلال.. تصل إلى خمسة مليارات دولار	15
	حوارات ومقالات	
30.	وماذا عن مسؤولية الفصائل المسلحة بغزة تجاه محكمة الجنايات الدولية؟... د. محمود الحنفي	16
31.	بازار القوائم الانتخابية ولعنة كورونا وإهمال السياسة... هاني المصري	21
32.	إسرائيل في مرمى الجنائية الدولية... ما العمل؟... د. حسن أبو طالب	26
	كاريكاتير:	28

***

١. فتح تركز على "توحيد الصفوف" قبل الانتخابات التشريعية

ذكرت **الشرق الأوسط، لندن، 2021/3/9**، من رام الله: قال مصدر مطلع في حركة «فتح» إنها ستخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقبلة في «قائمة واحدة موحدة»، يدعمها عضو اللجنة المركزية الأسير في السجون الإسرائيلية مروان البرغوثي. وأضاف أن «الحركة بحاجة إلى دعم مروان، ولديها النية لوضع قائمة بالتشاور معه، وهذا حقه بصفته عضواً في اللجنة المركزية وقيادياً في الحركة». وتابع: «لا يوجد خلاف متوقع حول هذه المسألة». وأشار المصدر ذاته إلى أنه سيتم تأجيل النقاش حول مرشح «فتح» للرئاسة الفلسطينية إلى ما بعد انتخابات المجلس التشريعي. وقال: «لن يحصل نقاش حول اسم مرشح الحركة للرئاسة قبل انتهاء انتخابات التشريعي». وأردف: «الاستراتيجية الآن هي لملمة كل الصفوف وتوحيدها في انتخابات التشريعي، ثم لكل حادث حديث».

وأضافت **القدس العربي، لندن، 2021/3/8:** علمت "القدس العربي"، أن اللجنة المركزية للحركة أجرت خلال الأيام الماضية، حوارات مع ناصر القدوة، لثنيه عن قرار "شق صف الحركة"، بالدخول في الانتخابات التشريعية القادمة بقائمة مغايرة لتلك التي ستقر من الحركة، وذلك في ظل حالة التوافق على "القائمة الموحدة" مع القيادي مروان البرغوثي. ولا تزال الاتصالات مع القدوة قائمة، وعلمت "القدس العربي" أن أعضاء بارزين من المجلس الثوري زاروا القدوة مؤخرا، علاوة على اتصالات أجراها أعضاء من اللجنة المركزية. وبحسب ما أكد أحد زاروه، فإن القدوة وعد حتى اللحظة بعدم اتخاذ أي خطوات من طرفه لا يمكن مستقبلا التراجع عنها، لافتا إلى أن الاتصالات لا تزال قائمة من أجل انجاز قائمة موحدة للحركة.

٢. "العربي الجديد": عباس يمهل القدوة 48 ساعة للانصياع لقراراته أو الفصل من "فتح"

رام الله – نائلة خليل: أكدت مصادر متطابقة، لـ"العربي الجديد"، أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أمهل عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" ناصر القدوة 48 ساعة للانصياع لقراراته، بعدم الترشح أو تشكيل أي قائمة خارج القائمة الرسمية لحركة "فتح" وإلا سوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد القدوة، بما فيها الفصل من الحركة أو تجميد عضويته.

وأكدت المصادر، التي اشترطت عدم ذكر اسمها، أن "الرئيس أبو مازن كلف نائبه في حركة فتح محمود العالول وأمين سر اللجنة المركزية للحركة جبريل الرجوب بالحديث لمرة أخيرة مع القدوة وإقناعه بالعدول عن قراره بتشكيل قائمة انتخابية من الملتقى الوطني الديمقراطي". وأضافت

المصادر نفسها أن "قرار فصل القدوة جاهز وينتظر نتائج المحاولة الأخيرة للحديث معه". ولم يتسن لـ"العربي الجديد" الحصول على تعليق من القدوة على هذه التطورات.

العربي الجديد، لندن، 2021/3/9

٣. رئيس سلطة الطاقة الفلسطيني يكشف تفاصيل جديدة حول اتفاقية غاز قطاع غزة

رام الله: كشف رئيس سلطة الطاقة ظافر ملحم الاثنين أن جمهورية مصر العربية ستزود قطاع غزة مباشرة بالغاز الطبيعي الفلسطيني. وقال ملحم في تصريح لإذاعة صوت فلسطين: "كان هناك توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين الفلسطيني والمصري، وخلال 6 أشهر سيتم الاتفاق على آلية استخراج وتسويق الغاز الفلسطيني ونقله إلى مصر". وأضاف: "على أن يتم تزويد غزة مباشرة بالغاز الطبيعي الفلسطيني من خلال أنبوب سيتم بناءه بين مصر وغزة"، لافتًا إلى وجود مشروعين الأول يتعلق ببناء خط أنابيب غاز يصل الى قطاع غزة، والثاني تطوير حقل غاز غزة. وتابع: "شركة مصرية تساعدنا في تطوير حقل غاز غزة، واستخراجه وتصديره، ومن ثم تزويد قطاع غزة بالاحتياجات اللازمة من الغاز الطبيعي، والأولوية هي لتزويد قطاع غزة بالغاز الطبيعي من قبل جمهورية مصر العربية".

وكالة سما الإخبارية، 2021/3/8

٤. الرجوب: لدينا عناصر غير منسجمة وغاضبة

رام الله – قيس أبو سمرة: قال أمين سر اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، جبريل الرجوب، إن حركته عازمة على خوض الانتخابات التشريعية في قائمة "واحدة وموحدة". وأقرّ الرجوب بوجود تيارات "غاضبة" داخل الحركة. وقال بهذا الصدد: "نحن حركة جماهيرية وعريقة، لكن لدينا عناصر غير منسجمة، غاضبة (..) الحركة أكبر من الأفراد، اللجنة المركزية والمجلس الثوري هم أصحاب القرار". وانتقد الرجوب سعي عضو اللجنة المركزية، ناصر القدوة، إلى تشكيل قائمة تحت اسم "الملتقى الوطني الديمقراطي". وأضاف في هذا السياق: "القدوة حتى اليوم هو عضو لجنة مركزية، ويتمتع بكافة الحقوق كعضو بما في ذلك الحصانة التنظيمية، والحوار معه مستمر".

وقال أمين سر اللجنة المركزية لحركة "فتح"، إن "لقاءات واتصالات"، تجري بشكل يومي بينه وبين قادة حركة "حماس" بشأن الانتخابات وإنهاء الانقسام. وأضاف: "أنا على اتصال دائم مع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري وقيادة حماس، وهذا ليس سرا". وكشف عن

لقاء عقده مع العاروري، في العاصمة المصرية القاهرة الأسبوع الماضي، بحثا خلاله تشكيل محكمة الانتخابات.

وكالة الأناضول للأنباء، 2021/3/8

٥. "مركزية فتح": سنخوض الانتخابات بقائمة واحدة موحّدة تحظى بالدعم والتأييد

رام الله: عقدت اللجنة المركزية لحركة "فتح"، اجتماعاً لها، مساء الاثنين، برئاسة محمود عباس، في مدينة رام الله. واستعرضت اللجنة الاستعدادات الجارية لخوض الانتخابات التشريعية القادمة في موعدها المحدد وفق المرسوم الرئاسي والمعايير التي تم التوافق عليها في الاجتماعات السابقة، مؤكدة أن "فتح" ستخوض هذه الانتخابات بقائمة واحدة موحدة تحظى بدعم وتأييد أبناء الحركة. وجددت اللجنة المركزية التأكيد على الموقف الفلسطيني الداعي لعقد مؤتمر دولي للسلام وفق دعوة الرئيس محمود عباس.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/3/8

٦. مسؤول في حماس ينتقد انتخابات الحركة الداخلية وغياب مبدأ المساواة

غزة: انتقد مسؤول في حركة حماس الاثنين، انتخابات الحركة الداخلية وغياب مبدأ المساواة في سابقة تعد نادرة على مستوى الحركة. النائب عن حماس في المجلس التشريعي يحيى موسى، قال على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" إن "الانتخابات الفصائلية تفتقد إلى النزاهة والشفافية، وذلك بسبب غياب مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعضاء، وعدم حيادية المؤسسة أو بعض أجزائها". وفي إشارة انتقاد صريحة لانتخابات حماس، طالب موسى بـ"دمقرطة كاملة للحركة، من حيث حق الترشح والدعاية وتقديم البرامج وتشكيل القوائم والتحالفات الانتخابية والنشر والاعتراض والطعون". كما طالب حماس بـ"الانتقال إلى تبني فكرة المؤتمر العام والذي يمثل الجمعية العمومية للحركة، وأن يتم تصعيد أعضاء المؤتمر عن طريق قطاعات الحركة المتنوعة، وتحديد نسبة كل قطاع في المؤتمر العام". وبحسب المصادر، فإن المرحلة الأولى لانتخابات رئاسة حماس في غزة انتهت بحصر التنافس بين عوض الله والسنوار مع ثلاثة قيادات أخرى بينهم القيادي التاريخي في الحركة محمود الزهار.

القدس العربي، لندن، 2021/3/8

٧. البطش: لا نرى في الانتخابات المدخل الصحيح للخروج من الأزمة.. ولكن!

غزة: أكد عضو المكتب السياسي ومسئول دائرة العلاقات الوطنية والشئون الخارجية لحركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، أن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني حاليا هي مرحلة تحرر وطني، الأولوية فيها لخيار المقاومة وتحقيق الوحدة لمواجهة المحتل وتعزيز الصمود. وشدد على أن المطلوب الآن هو النهوض بالحالة الوطنية لتحقيق الأهداف المرجوة، وبعد التحرير يتم الذهاب لبناء صيغة النظام السياسي. وحول الانتخابات الفلسطينية المرتقبة، قال عضو المكتب السياسي للجهاد الإسلامي: لا نرى فيها المدخل الصحيح للخروج من الأزمة ومن المأزق الوطني، لكن الفرقاء توافقوا على فكرة الانتخابات، ونحن نحترم هذا التوافق" موضحا أن الجهاد لن تشارك في انتخابات المجلس التشريعي ولن تعمل على تعطيلها احتراما للتوافقات، ولكون الشارع الفلسطيني يعتقد بأن الانتخابات مدخل لإنهاء الحصار والأزمة الداخلية بين فتح وحماس.

وكالة سما الإخبارية، 2021/3/8

٨. "الديمقراطية" و"الشعبية": عدم الأخذ بتوصيات الفصائل استمرار لحالة الهيمنة

أكد محمود خلف، عضو اللجنة المركزية للجبة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن توصيات الحوار مثلت إجماعًا فصائليًّا كان يتعين على عباس الأخذ به. وقال خلف في حديث لصحيفة "فلسطين": "ما نشرته لجنة الانتخابات المركزية بشأن شروط الترشح للانتخابات التشريعية جاء وفق النظام والقانون، ولكن ما توافقت عليه الفصائل في القاهرة حول شروط الترشح لم يؤخذ بها". ولفت إلى أن اجتماع الفصائل الفلسطينية القادم في العاصمة المصرية القاهرة، سيناقش ملف انتخابات المجلس الوطني ومنظمة التحرير.

بدوره عدَّ عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، محمد الغول، عدم الأخذ بتوصيات الفصائل، "أحد أشكال التفرد بالقرار الوطني، والهيمنة". وقال الغول في حديث لـ"فلسطين": "الفصائل دعت الرئيس للأخذ بالحسبان كل التوصيات التي خرجت عن الحوار، وتحديدًا خفض سن الترشح، ورفع مشاركة المرأة، وشروط الاستقالة، وهي ملفات عليها إجماع وطني، وما حدث هو عدم الأخذ بتلك التوصيات". وأضاف الغول: "على الرئيس التخلص من حالة الهيمنة على القرار الفلسطيني، ووقف أيضًا إصدار قرارات بقانون، والأخذ بجميع توصيات الفصائل". وأشار إلى أن عباس ضرب بعرض الحائط حالة الإجماع الوطني، عبر عدم تنفيذ توصيات الفصائل حول شروط الترشح للانتخابات التشريعية.

فلسطين أون لاين، 2021/3/8

٩. اعتقال فتاة بزعم محاولة طعن مستوطن غرب رام الله

محافظات – "الأيام": اعتقلت قوات الاحتلال شابة بزعم محاولتها تنفيذ عملية طعن غرب رام الله.

وقال المتحدث باسم جيش الاحتلال: إنه جرى اعتقال فتاة، زاعماً أنها حاولت طعن مستوطن في مستوطنة "سديه افرايم" الجاثمة على أراضي المواطنين في قرية راس كركر، غرب مدينة رام الله.

وأشار إلى أنه "تم تحييد الفتاة على الفور واعتقالها ولم تقع إصابات أخرى".

الأيام، رام الله، 2021/3/9

١٠. القيادي جمال الطويل: الأسرى يدعون لإكمال مسار الوحدة وإنجاز الانتخابات

رام الله: أكد الأسير المحرر القيادي في حركة "حماس" جمال الطويل، أن الأسرى سيكونون أكثر الناس فرحًا بتحقيق الوحدة الوطنية، وأنهم مصرّون على إكمال مسار الوحدة وإنجاز الانتخابات؛ لأنهم "أكثر من اكتوى بنار الفرقة". وشدد الطويل، في تصريحات صحفية، أن الأسرى من كل الفصائل موحّدون في مواجهة "مصلحة السجون".

المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/3/8

١١. بينيت يخطط لتشكيل حكومة برئاسته مع المعسكر المعارض لنتنياهو

بلال ضاهر: تشير تقارير إعلامية إسرائيلية إلى أن رئيس حزب "يمينا"، نفتالي بينيت، يأمل بالوصول إلى رئاسة الحكومة في أعقاب انتخابات الكنيست القريبة، في 23 آذار/مارس الجاري.

وذكرت صحيفة "هآرتس" اليوم، الإثنين، أن خطة بينيت لتحقيق أمله هي أن تكون قوة معسكر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أي حزب الليكود والأحزاب الحريدية وتحالف الصهيونية الدينية والفاشية، مع "يمينا" الذي لا يُحسب على معسكر نتنياهو، 61 عضو كنيست بعد الانتخابات.

وبحسب الصحيفة، فإنه في هذه الحالة، وفي محاولة لمنع نتنياهو من تشكيل حكومة، يتوجه بينيت إلى المعسكر المعارض لنتنياهو، الذي بات يوصف بـ"كتلة التغيير" – وتضم أحزاب "تيكفا حداشا" برئاسة غدعون ساعر، "يش عتيد" برئاسة يائير لبيد، "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان، حزب العمل برئاسة ميراف ميخائيلي وكذلك حزب ميرتس برئاسة نيتسان هوروفويتس – ويطرح عليهم أن يتولى رئاسة الحكومة، أو أن ينضم لحكومة يشكلها نتنياهو.

وأشار محلل الشؤون الحزبية في القناة 12 التلفزيونية، عَميت سيغال، مساء أمس أيضا، إلى هذه الخطة التي بلورها بينيت. وفي الوقت نفسه، يكرر بينيت القول مؤخرا، إنه "قررت ألا تكون هناك

انتخابات خامسة". وأشارت الصحيفة إلى أن غاية هذه المقولة هي تبرير أي خطوة ينفذها بينيت بعد الانتخابات ووفقا لنتائجها، سواء الانضمام إلى نتنياهو أو إلى معارضيه.

كذلك يسعى بينيت، وفقا للصحيفة، إلى تكرار خطوته في نهاية العام 2019، عندما عيّنه نتنياهو وزيرا للأمن، بينما قال سيغال إن بينيت سيسعى في حال تسبب بنجاح نتنياهو بتشكيل حكومة وانضم إليه، إلى أن يتولى رئاسة الحكومة بالتناوب.

وأفادت الصحيفة بأن بينيت يعتزم إلى أن يطرح على زملائه في "كتلة التغيير" تشكيل حكومة طوارئ برئاسته، تركز عملها على أزمة كورونا والاقتصاد وتمتنع عن الانشغال بمواضيع قابلة للاشتعال. "وحكومة كهذه، بحسبه، تضع نهاية لحكم نتنياهو، ’وتعيد الدولة إلى حالة عقلانية"، وتؤدي إلى أن تكون الانتخابات التالية أيديولوجية ولا تتمحور على شخص واحد فقط".

واضافت الصحيفة أن بينيت مقتنع بأن اقتراحه سيكون مقبولا على رؤساء الأحزاب المعارضة لنتنياهو، وبضمنها حزب ميرتس، في حال تجاوز الأخير نسبة الحسم، حيث سيكون غير معني بانتخابات خامسة. وكان بينيت قد قال خلال محادثة شخصية إنه "لقد أقيمت في إسرائيل تحالفات معقدة أكثر من هذه" التي يطرحها.

عرب 48، 2021/3/8

١٢. وزير إسرائيلي: سنضم أجزاء من الضفة الغربية

القدس – الأناضول: قال وزير شؤون الاستيطان الإسرائيلي، تساحي هنغبي، إن حكومته ستضم أجزاء من الضفة الغربية. ولم يحدد هنغبي في حديثه لقناة "إسرائيل 24" التلفزيونية، الإثنين، موعدا لتنفيذ عملية الضم. ومُستخدما التعبير التوراتي للضفة الغربية، قال هنغبي: "لا أعتقد انه من المنطقي أن نصف مليون يعيشون في يهودا والسامرة، لا يمكنهم العيش وفقا للقانون الاسرائيلي، لقد قمنا بهذا في مرتفعات الجولان، وسنقوم بهذا هناك".

من جهة ثانية، قال هنغبي: "لا يمكنني تصور مستقبل تطور العلاقات مع دول الخليج، لكنه تحالف يمكن تكوينه وفقا لقرارات الشعوب أيضا، الاتفاقيات الجديدة ستغير الامور".

وأضاف: "لدينا مصالح مشتركة مع سلطنة عُمان بطريقة غير رسمية، ونأمل أن تتوسع العلاقات مع السعودية".

القدس العربي، لندن، 2021/3/8

١٣. قبل انتهاء صلاحيتها: "إسرائيل" تستأنف "دبلوماسية اللقاحات"

محمود مجادلة: استأنفت الحكومة الإسرائيلية الدفع بمخطط للاستفادة السياسية من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد، وذلك عبر إمداد عشرات الدول بـ"كميات رمزية" من لقاحات شركة "موديرنا" توشك صلاحيتها على الانتهاء، لضمان دعم هذه الدول في المحافل الدولية والدفع ببروباغندا لتبييض صورتها.

وأشارت القناة العامة الإسرائيلية ("كان 11") إلى أن الحكومة الإسرائيلية استأنفت اجتماعاتها مع شركة "موديرنا" والدول المعنية التي قد يصل عددها إلى 20، لإمدادها بكميات محدودة من المخزون الإسرائيلي للقاح الذي تنتجه الشركة الأميركية.

عرب 48، 2021/3/8

١٤. اتفاق للربط الكهربائي بين "إسرائيل" وقبرص واليونان

القدس: وقعت قبرص واليونان وإسرائيل، أمس (الاثنين)، اتفاقاً مبدئياً لمد أطول وأعمق كابل كهرباء تحت الماء سيقطع قاع البحر المتوسط بتكلفة نحو 900 مليون دولار، ويربط الشبكات الكهربائية للدول الثلاث، حسب ما أوردته وكالة «رويترز» في تقرير لها أمس.

وقال وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتز، إن المشروع سيوفر مصدراً احتياطياً للكهرباء في أوقات الطوارئ. وكان شتاينتز يتحدث من نيقوسيا التي زارها لتوقيع مذكرة تفاهم مع نظيريه اليوناني والقبرصي.

وقالت وزيرة الطاقة القبرصية ناتاسا بيليدس إن المشروع «خطوة حاسمة على طريق إنهاء عزلة الجزيرة على صعيد الطاقة، وبالتالي اعتمادنا على الوقود الثقيل».

وأفادت وزارة الطاقة الإسرائيلية بأن قدرة الكابل ستكون بين ألف وألفي ميغاوات، ومن المتوقع إتمامه في 2024. وقالت إنه سيكون الأطول والأعمق لنقل الكهرباء تحت مياه البحر، بطول نحو 1500 كيلومتر وعمق يصل إلى 2700 متر.

الشرق الأوسط، لندن، 2021/3/9

١٥. غانتس يوقف تصويتاً لتعيين وزراء جدد

أوقف بيني غانتس، زعيم حزب أزرق- أبيض، مساء الإثنين، تصويتًا عبر الهاتف للحكومة الإسرائيلية على تعيين وزراء جدد. ودخل غانتس في مواجهة مع أعضاء الحكومة، بعد أن طلب التمسك ببقائه وزيرًا للقضاء إلى جانب وزارة الجيش، مع التخلي عن وزارة الاتصالات. وكان من

المفترض أن يتم التصويت على سلسلة تعيينات في وزارات مختلفة بعد استقالات جرت سابقًا لعدد من الوزراء التابعين لحزب أزرق – أبيض، بعد انفصالهم عن الحزب.

وكان سيتم تعيين يؤاف غالانت وزيراً للتعليم العالي إلى جانب بقائه في منصب وزارة التربية والتعليم، وتعيين وزير الطاقة يوفال شتاينتس وزيرًا للمياه أيضًا، وتعيين إيتان غينبزبرغ وزيرًا للاتصالات وهو المنصب الذي يتولاه غانتس منذ استقالة يوعاز هاندل.

القدس، القدس، 2021/3/8

١٦. أبو محفوظ: مؤتمر الحوار الوطني ناقش آليات التمثيل العادل في المجلس الوطني الفلسطيني

بيروت: قال هشام أبو محفوظ، نائب الأمين العام لمؤتمر فلسطينيي الخارج، في ختام مؤتمر الحوار الوطني لفلسطينيي الخارج، والذي عقد على مدار 3 أيام وشارك في فعالياته ما يزيد عن 200 شخصية فلسطينية من القارات الست، إن المؤتمر ناقش المشهد القيادي الفلسطيني المستقبلي والدور المحوري لفلسطينيي الخارج. مؤكداً وجود إجماع بين المشاركين على حق فلسطينيي الخارج في التمثيل، والمشاركة في الانتخابات القادمة للمجلس الوطني، بعيداً عن اتفاق أوسلو. ولفت أبو محفوظ إلى أنه من المقرر أن تصدر وثيقة مهمة عن هذا المؤتمر ستمثل خطة عمل في المرحلة المقبلة لتحقيق تطلعات فلسطينيي الخارج في الشراكة في المشروع الوطني الفلسطيني.

قدس برس، 2021/3/8

١٧. رابطة المرأة الفلسطينية بالخارج: يجب أن يكون للمرأة دور حقيقي في القرار السياسي

بيروت: في "اليوم العالمي للمرأة" أكدت "رابطة المرأة الفلسطينية بالخارج" عن صمود الفلسطينيات وعطاءهن حتى العودة والتحرير، مطلقة حملة تضامنية مع الأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي. وقالت رئيسة الرابطة نسرين عودة "إن المرأة الفلسطينية صاحبة تاريخ نضالي طويل على مدار القضية الفلسطينية ومازالت في ميادين الكفاح والدفاع عن أرضها ووطنها حتى اليوم". مؤكدة على ضرورة التواصل بين الكفاءات النسائية الفلسطينية في بلاد المهجر للاستفادة من خبراتهن في خدمة القضية الفلسطينية، كما دعت إلى زيادة التنسيق بين الجمعيات النسوية خارج الوطن من اجل توحيد الجهود واستقطاب الطاقات الشبابية وإبرازها ضمن أطر قيادية مناسبة.

وبشأن الانتخابات الفلسطينية، شددت عودة على ضرورة "أن يكون لفلسطينيي الشتات تمثيل حقيقي في القرار السياسي وأن يكون للمرأة أيضاً دور حقيقي فيه سواء بالمشاركة أو بالتمثيل، وأن يكون إطار هذه الانتخابات ضمن الثوابت الفلسطينية دون تنازل أو تفريط".

قدس برس، 2021/3/8

١٨. أكثر من 140 مستوطناً وجندياً إسرائيلياً اقتحموا المسجد الأقصى

أفادت مصادر مقدسية بأن 90 مستوطناً ونحو 50 جندياً اقتحموا باحات المسجد الأقصى ونظموا جولات استفزازية، أدوا خلالها طقوساً تلمودية في منطقة باب الرحمة. في حين قام عدد من جنود الاحتلال باقتحام صحن قبة الصخرة المشرفة، واعترضوا بعض المصلين ودققوا في هوياتهم قبل انسحابهم باتجاه باب السلسلة.

فلسطين أون لاين، 2021/3/8

١٩. الاحتلال يعتقل فلسطينيين في منطقة الجليل هاجما جندياً إسرائيلياً وأخذا سلاحه

الناصرة: قالت مصادر إعلامية إسرائيلية، إن سلطات أمن الاحتلال، اعتقلت شابين فلسطينيين من بلدة ابطن في الجليل (شمال فلسطين المحتلة)، يشتبه بقيامهما بمهاجمة جندي إسرائيلي، من وحدة الكوماندوز "إيغوز" الخاصة، والاستيلاء على سلاحه.

قدس برس، 2021/3/8

٢٠. جيش الاحتلال يصيب فلسطينيين بالرصاص قرب بيت لحم في الضفة الغربية

أصيب شابان فلسطينيان بجروح متفاوتة الخطورة بعد إطلاق جيش الاحتلال الإسرائيلي النار عليهما غرب مدينة بيت لحم في الضفة الغربية، مساء أمس الاثنين، بعد اتهامهما بإلقاء زجاجات حارقة نحو مركبات إسرائيلية على الطريق المحاذي لبلدة الخضر غربي بيت لحم. وذلك بحسب ما أفاد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي.

الجزيرة نت، الدوحة، 2021/3/9

٢١. تقرير: ازدياد العنصرية والتحريض الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بنسبة 16% خلال العام 2020

نشر "حملة– المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي" يوم الإثنين، الموافق 8 آذار/مارس 2021، نتائج مؤشر العنصرية والتحريض في شبكات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية خلال العام 2020،

والتي أوضحت ازدياداً في الخطاب العنيف تجاه العرب بنسبة 16% عن العام 2019، حيث أشارت النتائج إلى انتشار حوالي 574 ألف محادثة شملت خطاباً عنيفاً تجاه العرب، بواقع منشور بين كل 10 منشورات تجاه العرب احتوى خطاباً عنيفاً، وبالمقارنة بالعام الماضي، فقد شهد هذا العام ارتفاعاً بواقع 79 ألف منشور عن العام الماضي، والذي نشر خلاله 495 ألف منشور عنيف.

وقد أوضحت النتائج هذا العام، أنه وبسبب جائحة الكورونا فقد ازداد الخطاب العنصري تجاه الفلسطينيين والعرب بما نسبته 21%، فيما شكلت الشتائم ما نسبته 29% من الخطاب، أما خطاب التحريض، فقد شكل ما نسبته 7% من الخطاب، وبالنظر إلى أبرز المنصات المستخدمة في نشر العنصرية والتحريض خلال العام الماضي، فقد تصدرت هذا العام منصة تويتر، حيث نُشر 61% من الخطاب العنيف من خلالها، وهذا يشكل ازدياداً بما يزيد عن الضعف مقارنة بعام 2019، فيما تراجعت منصة فيسبوك هذا العام للمركز الثاني واحتلت ما نسبته 19%، وهو انخفاض بنسبة 20% مقارنة بعام 2019.

المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 2021/3/8

٢٢. الاحتلال الإسرائيلي يهدم منزلين بأريحا ضمن حملة تهدف لإفراغ المنطقة من مواطنيها

نابلس: هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، الاثنين، منزلين في خربة الديوك غرب مدينة أريحا. حيث كثفت سلطات الاحتلال في الآونة الأخيرة من توزيع إخطارات هدم بيوت ومساكن المواطنين في محافظة أريحا في الأغوار الوسطى؛ في مساعٍ لإفراغ المنطقة من مواطنيها تمهيداً للسيطرة عليها.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/3/8

٢٣. مركز الميزان الحقوقي يطالب بمحاسبة المتسببين بمقتل ثلاثة صيادين ببحر غزة

تحرير محمد وتد: عبر مركز الميزان لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ لحادث مقتل ثلاثة صيادين في عرض بحر قطاع غزة أثناء عملهم في صيد الأسماك، جراء انفجار حدث على متن قاربهم. إذ يُعتقد أن الانفجار هو نتيجة سقوط قذيفة صاروخية أطلقت من قطاع غزة باتجاه البحر، كما ذكر المركز، الذي طالب الجهات المختصة بفتح تحقيق جدي في الحادث، وإعلان نتائجه على الملأ، واتخاذ المقتضى القانوني، وضمان عدم تكراره، والعمل على حماية المواطنين وممتلكاتهم.

عرب 48، 2021/3/8

٢٤. السجن 5 سنوات لشاب من أم الفحم أدين بالتواصل مع حزب الله

ربيع سواعد: فرضت المحكمة المركزية في مدينة حيفا يوم الإثنين، حكما بالسجن لمدة 5 سنوات على الشاب محمود جبارين (38 عاما) من مدينة أم الفحم، في أعقاب إدانته بالتواصل مع حزب الله، إعطاء معلومات لعدو بنية الإضرار بأمن الدولة و6 جرائم تتعلق بالتماثل مع منظمة إرهابية وقيادة دون ترخيص.

عرب 48، 2021/3/8

٢٥. الجيش اللبناني يطلق النار على طائرة إسرائيلية مسيرة

بيروت: أطلق الجيش اللبناني، اليوم الإثنين، النار باتجاه طائرة مسيّرة اسرائيلية دخلت المجال الجوي للبلاد في الجنوب. وأفادت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية بأن «قوات العدو الاسرائيلي ألقت قنابل مضيئة في أجواء الأراضي المحتلة المقابلة لبلدة ميس الجبل، (جنوب لبنان). بعدها أطلقت طائرة مسيرة خرقت الاجواء اللبنانية في اجواء ميس الجبل حيث تمركزت لفترة قصيرة فوق مركز تابع للجيش اللبناني على علو مرتفع».

الشرق الأوسط، لندن، 2021/3/8

٢٦. إذاعة إسرائيلية: الإمارات ترفض استقبال نتنياهو قبل الانتخابات الإسرائيلية

ترجمة خاصة: ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، صباح الإثنين، أن مسؤولين كبار في دولة الإمارات، وجهوا رسالة لنظرائهم الإسرائيليين يبلغونهم فيها رفض بلادهم استقبال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. وبحسب الإذاعة، فإن المسؤولين الإماراتيين أوضحوا أن بلادهم غير مهتمة حاليًا بزيارة نتنياهو، حتى لا يتم التأثير على نتائج الانتخابات التي ستجري في الثالث والعشرين من الشهر الجاري. ورفض مكتب نتنياهو التعليق على التقرير الوارد في الإذاعة العبرية.

القدس، القدس، 2021/3/8

٢٧. كاتبة سعودية تحذر الاحتلال من انتشار أفكار معادية له

حذرت كاتبة سعودية، من انتشار أفكار معادية للاحتلال الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة. وقالت الكاتبة نجاة السعيد، وهي سعودية مقيمة في الإمارات، في مقالة لها بصحيفة "إسرائيل هيوم" إن اليسار التقدمي الأمريكي بات يتخذ مواقف علنية معادية للاحتلال، ويتعاون مع الإسلاميين. وذكرت السعيد أنها في زيارتها الأخيرة إلى الولايات المتحدة، فوجئت بالتغير الكبير الحاصل مقارنة مع

السنوات التي درست فيها هناك مرحلتها الجامعية. وأضافت أن اليسار والإسلاميين باتا يسيطران على الوسط الأكاديمي، وأنها تصدت لهم ذات مرة، وشنت هجوما على النائبتين المدافعتين عن فلسطين، إلهان عمر ورشيدة طليب، وأبلغت الحضور بأنهما لا تحظيان بالقبول في المنطقة.

عربي 21، 2021/3/9

٢٨. "أوتشا": دفعة من اللقاحات تصل الشهر الجاري إلى فلسطين

القدس – "الأيام": قال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "أوتشا" إن من المتوقع وصول دفعة من اللقاحات إلى فلسطين خلال الشهر الجاري.

وقال في تقرير أرسل نسخة منه لـ"الأيام": "من المتوقع أن يصل أول اللقاحات من آلية التزام السوق المسبق لكوفاكس (COVAX AMC)، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية واليونيسف، في آذار، بما فيها 37400 جرعة من لقاح فايزر/بيونتيك، حسب الاتفاق مع المصنّعين".

وأضاف: "ويُتوقع كذلك وصول حصة إضافية، قدرها 240,000 جرعة من لقاح أوكسفورد – أسترازينيكا في حزيران".

ولفت إلى أنه "من خلال آلية التزام السوق المسبق لكوفاكس، تُعدّ السلطة الفلسطينية مؤهلة للحصول على لقاحات فيروس كورونا لنسبة تصل إلى 20 بالمائة من سكانها، وقدمت السلطة طلباً للحصول على جرعات إضافية لتغطية نسبة أخرى تبلغ 40 بالمائة من السكان على أساس تمويل ذاتي".

وقال: "وفقاً للبنك الدولي، ثمة حاجة إلى نحو 55 مليون دولار لتطعيم 60 بالمائة من الفلسطينيين، ولا تزال هناك فجوة قائمة قدرها 30 مليون دولار".

الأيام، رام الله، 2021/3/9

٢٩. سفير الهند لدى "إسرائيل" يكشف حجم التجارة البينية مع الاحتلال.. تصل إلى خمسة مليارات دولار

عربي21– عدنان أبو عامر: كشف السفير الهندي في إسرائيل، سانجيب سينغلا، عن حجم التجارة بين بلاده والاحتلال الإسرائيلي وأبرز مجالاتها.

وقال السفير الهندي في إسرائيل إن "العلاقات الثنائية تتجاوز مجالات التعاون في المياه والزراعة والأمن، حيث تصل قيمة التجارة البينية خمسة مليارات دولار، بما فيها التكنولوجيا المالية والإنترنت والطب، مع وجود خطط لتعظيم الإمكانات التجارية الضخمة في علاقاتهما، والتوقع أن تتحقق بعد انحسار وباء كورونا".

وأشار إلى أننا "نبني أسسا متينة للتعاون الإسرائيلي الهندي في المجالات المثيرة للاهتمام المصممة للنمو في المستقبل المنظور، ونرى إمكانات هائلة للتعاون في قطاعات التكنولوجيا المالية والإنترنت والاتصالات والطب، مع أنه في 1992، عندما أقيمت العلاقات الدبلوماسية الثنائية، بلغ حجم التجارة البينية 200 مليون دولار، لكنها اليوم تصل إلى خمسة مليارات دولار، يأتي جزء كبير منها من الصادرات الدفاعية الإسرائيلية".

موقع "عربي 21"، 2021/3/9

٣٠. وماذا عن مسؤولية الفصائل المسلحة بغزة تجاه محكمة الجنايات الدولية؟

د. محمود الحنفي

إن حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال يأتي من جملة من الحقائق والاستنتاجات القانونية والأخلاقية والسياسية المبنية على واقع الاحتلال وممارساته القمعية وانتهاكاته للقانون من جهة، وعلى واقع الفلسطينيين في الوقت الحالي، الذي تغيب فيه عناصر ممارسته لحقه الشرعي في تقرير المصير، من جهة أخرى، فضلاً عن تاريخ نشوء القضية الفلسطينية والظلم الذي وقع على هذا الشعب من قبل.

وعلى الرغم من الهواجس والتخويفات التي تثيرها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأصدقاؤها عبر العالم؛ من أن تحقيقات محكمة الجنايات الدولية سوف تطال قادة الفصائل المسلحة في الأراضي المحتلة، بادعاء أنها ارتكبت جرائم حرب أثناء ردها للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فإن ثمة ردود موضوعية وهادئة نسجلها في هذا المقال بشكل إشارات يمكن أن يتم التوسع فيها لاحقا، سواء لدى باحثين قانونيين أو لدى منظمات حقوقية أو القيادة الفلسطينية.

ولسنا في هذا المقال نتعاطى عاطفيا مع النضال الفلسطيني، وهذا حق لنا، لكننا نتعاطى بشكل علمي ومهني استنادا إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

يستند نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي إلى بواعث أخلاقية وقانونية، ولا داعي للهلع أو القلق من الأسئلة التي يمكن أن يوجهها محققو محكمة الجنايات الدولية إلى فصائل المقاومة الفلسطينية. إن جرائم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية جسيمة وموصوفة وموثقة، وهي ترقى إلى مستوى جرائم حرب.

أما البواعث الأخلاقية فهي أن نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته يستندان إلى قيم أخلاقية سامية وراقية. إن الشعب الفلسطيني يواجه احتلالا إجراميا استعماريا اقتلع شعبا من أرضه وأقام دولته عليها، وقام ويقوم في سبيل هذه الغاية السيئة بارتكاب عشرات الجرائم ضد الإنسان والأرض على

حد سواء. والقيمة الأخلاقية تتمثل في أنه يواجه ظلما مركبا بوسائل بدائية بسيطة، هي كل ما يملكه.

والعالم المتحضر لا يقبل بالاحتلال ولا بجرائمه، أي كان، بل هو يقدّر ويحترم الشعوب التي تواجه هذا الظلم. واحترامه للشعب الفلسطيني نابع أساسا من قواعد ترسخت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي حق الشعوب في التحرر من الاستعمار. ومن حيث المبدأ، لا يليق بالعالم المتحضر أن يقبل ولو للحظة باحتلال استعماري استمر لسبعة عقود من الزمن.

أما البواعث القانونية، فهي تستند إلى قاعدتين أساسيتين في القانون الدولي العام:

الأولى: هي الحق في تقرير المصير بكل الوسائل الممكنة.

الثانية: هي الحق في الدفاع عن الشرعي عن نفسه ضد آلة البطش والقتل الإسرائيلية.

القاعدة الأولى: حق حركات التحرر في استخدام كافة الوسائل الممكنة لتقرير المصير:

إن حق الشعوب في تقرير مصيرها هو من القواعد القانونية الملزمة ذات الصفة الآمرة وفقاً لقواعد القانون الدولي، وبحيث أصبح هذا الحق أداة ووسيلة من وسائل التحرر وإنهاء مظاهر السيطرة والتجاوب مع رغبات الشعوب والأمم التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية، مع الإشارة هنا إلى أن ترسيخ هذا المبدأ في المجتمع الدولي لم يأت نتيجة لرغبة هذه الدول الاستعمارية نفسها، بل جاء هذا المبدأ فوق رغبتها وإرادتها؛ لأن التطورات السياسية والاجتماعية في المجتمع الدولي قد عكست تأثيرها على العلاقات الدولية وأصبحت دافعة لعملية التغيير في المجتمع الدولي، وبصورة أكبر من محاولة الدول الكبرى الاستعمارية تطويق هذه التحولات وإيقاف مظاهر التحول والتغيير في المجتمع الدولي. وهكذا فقد أصبح للشعوب الحق في تقرير مصيرها والحق في اختيار مستقبلها، من دون ضغط أو إجبار أو إكراه من أي جهة كانت.

ووضع بعض الفقهاء القانونيين عناصر معينة مميزة لحركات التحرر الوطني من غيرها من الحركات الانفصالية أو الإرهابية، ومن هذه العناصر:

1. أن يكون الهدف من حركات التحرير الوطني هو تحقيق التحرر.
2. وجود الأراضي الداخلية أو الخارجية التي تسمح للحركات بأن تباشر عملياتها العسكرية، بمعنى أن توجد مناطق محررة تقيم عليها مؤسساتها الإدارية والتعليمية والعسكرية.
3. أن يتعاطف الشعب مع حركات التحرير والمقاومة، وتلقى دعما وتأييدا واسعا من المواطنين.
4. يجب أن تتسم أهداف حركات التحرير بدافع وطني يتجاوب ويتلاءم مع المصلحة الوطنية العليا.

ومن الجدير بالذكر أن القانون الدولي يبيح لرجال المقاومة اللجوء إلى كل الوسائل الممكنة لإنهاك قوات الاحتلال، ومنها بطبيعة الحال الحق في استخدام السلاح، ويمكن كذلك أن تكون المقاومة مدنية لا عسكرية(1).

القاعدة الثانية: حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي

يضمن ميثاق الأمم المتحدة الحق الشرعي الأصيل في الدفاع عن النفس، وقد ورد في المادة 51 من الميثاق الدفاع الشرعي واضحاً، وتنص على أنه ".. ليس في هذا الميثاق ما يُضعِف، أو ينقِص، من الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم..".

ومن نافلة القول إن الدفاع الشرعي حق عرفي أصيل للأفراد والجماعات، وكذلك الشعوب والدول، ولا يوجد قيد على استعماله إلا القيود العامة المتعلقة بنوع الاعتداء، وبتناسب قوة رد الاعتداء مع قوة الاعتداء نفسه، بمعنى أنه لا يوجد نص قانوني دولي يمنع رد العدوان أو إيقافه، حتى لو كان الاعتداء موجهاً ضد شعب يناضل في سبيل حقه في تقرير المصير وقيام دولته المستقلة على أرضه، وبخاصة إذا كان المعتدي قوة عسكرية محتلة تستعمل القوة المفرطة ضد مدنيي هذا الشعب.

وفي الحقيقة، لا يمكن تصور وجود مبدأ قانوني أو قاعدة قانونية دولية مكتوبة أو عرفية تمنع شعباً مستباح الأرض والإنسان من مقاومة قوة إذلاله وإيذائه، فكيف إذا كانت القوة المحتلة تحتل الأرض وتسيطر على مصادر الرزق والحياة، وتستعمل طائرات ودبابات وأسلحة ثقيلة في اجتياح المخيمات المكتظة بلاجئين غيّروا مكان لجوئهم عدداً من المرات هرباً من البطش والقتل؟!

والدفاع الشرعي في مفهومه القانوني هو القيام بتصرف غير مشروع دولياً للرد على تصرف غير مشروع وقع ابتداء، وفي كلتا الحالتين (الفعل وردّ الفعل) تُستخدَم القوة المسلحة. ويستهدف الدفاع الشرعي دفع أو ردّ الخطر الجسيم من قبل المعتدي والعمل على إيقافه لحماية أمن الدولة وحقوقها الأساسية(2).

وبهذا المفهوم، فإن الدفاع الشرعي هو فكرة عرفتها كافة الأنظمة القانونية حيث عرفته مختلف الشرائع كحق طبيعي وغريزي؛ عند الرومان، وكان يعفي من العقوبة في أوروبا الوسطى. وقد نص قانون عقوبات الثورة الفرنسية عام 1791 على أنه "في حالة الدفاع المشروع لا توجد جريمة مطلقاً، ولذلك لا يحكم بأي تعويض مدني".

والدفاع الشرعي وفق المفهوم الشرعي الإسلامي هو "واجب الإنسان في حماية نفسه أو نفس غيره، وحقه في حماية ماله أو مال غيره من كل اعتداء حال غير مشروع بالقوة اللازمة لدفع الاعتداء". يقول الله سبحانه وتعالى: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" (البقرة: 194)، وكذلك مختلف الشرائع القانونية والفلسفات الوضعية.

وهكذا فإن النظام القانوني الدولي، مثله في ذلك مثل النظم القانونية الأخرى، يعترف بفكرة الدفاع الشرعي منذ وقت طويل، علماً بأنه توجد شروط محددة ينبغي أن تتحقق في فعل العدوان حتى يكتسب حق الرد تحت مسمى الدفاع الشرعي طابعه الشرعي والقانوني، حيث ينبغي أن يكون هناك عدوان مسلح، قائم بالفعل، على قدر من الجسامة والخطورة، وغير مشروع.

ثمة قواعد وضوابط وقيود تنبغي مراعاتها في فعل الدفاع كي لا يفقد شرعيته ليتحول إلى عدوان يدخل في دائرة الحظر والتجريم، حيث ينبغي أن يكون فعل الدفاع هو الوسيلة الوحيدة لصدّ العدوان، وينبغي أن يُوجَّه فعل الدفاع إلى مصدر العدوان المسلح، فضلا عن وجود التناسب بين فعل الدفاع وفعل العدوان مع خضوع أعمال الدفاع الشرعي لرقابة مجلس الأمن الدولي.

إن توقف استخدام القوة مع استمرار احتلال الأراضي أو ضمّها هو من قبيل حالات العدوان المستمر التي تبرر استمرار حق الدفاع الشرعي، ولو توقفت العمليات العسكرية المتبادلة بين الجانبين، فإذا ترافق هذا الضم أو الاحتلال مع ثبوت عجز المجلس عن إنهاء حالة العدوان المستمر هذه، فإن الحق في استمرار أعمال المقاومة والدفاع الشرعي يُستردّ مجددا.

إن فعل الدفاع لا يتسم، بالضرورة، بالصفة المؤقتة، ولا يسقط نهائيا بمجرد تدخل مجلس الأمن، بل إن صفته المؤقتة وسقوطه النهائي هما أمران منوطان بما يؤدي إليه تدخل مجلس الأمن، مع ضرورة مراعاة الضوابط الآتية لاسترداد الحق في الدفاع الشرعي، رغم تدخل مجلس الأمن الدولي:

أ- أن يكون قد انتُهك حق مشروع وفقاً لقواعد القانون الدولي.

ب- ثبوت فشل الأمم المتحدة في إعادة الحق المغتصب إلى صاحب الحق فيه.

ج- استمرار المعتدي في عدوانه وعدم رضوخه لأحكام المواثيق الدولية التي تمنع اكتساب السيادة الإقليمية بأعمال الحرب العدوانية.

د- أن يكون استرداد الحق المشروع هو الهدف من استخدام القوة.

هل التزمت فصائل المقاومة الفلسطينية بمبادئ القانون الدولي الإنساني أثناء ردها على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؟

إن حركات التحرر الوطني هي أحد أطراف النزاع المسلح، وعليه فإن أحكام القانون الدولي الإنساني تنطبق عليها كما تنطبق على سلطات الاحتلال. فهل التزمت فصائل المقاومة الفلسطينية بهذه المبادئ؟ سنعرض ثلاثة مبادئ من مبادئ القانون الدولي الإنساني وهي: مبدأ التمييز بين المدنيين والأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومبدأ التحذير المسبق الفعال، ومبدأ التفريق بين المقاتلين والمدنيين.

أولا: مبدأ التمييز بين المدنيين والأعيان المدنية وبين الأهداف العسكرية:

ليس ثمة وسيلة يمكن التحقق منها عمليا من أن الصواريخ الفلسطينية استهدفت أعيان مدنية إسرائيلية إلا ما كانت تقوله سلطات الاحتلال نفسها أو تسمح به الرقابة العسكرية نفسها. إن المقياس الوحيد والقوي الذي يمكن التأكد من أن الصواريخ أصابت أهدافا عسكرية هو عدد القتلى الإسرائيليين الذي بلغ 69 شخص، من بينهم ستة مدنيين ومعظم القتلى من الجنود الذين دخلوا قطاع غزة. وعليه لا يمكن القول إن الصواريخ لم تميز بين المدنيين والأعيان المدنية من جهة والأهداف العسكرية من جهة أخرى. الوسيلة الوحيدة هي أن تسمح سلطات الاحتلال للإعلاميين والمحققين الدوليين بالتحقيق بهذه المزاعم. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع غزة يتعرض لحصار مطبق (برا وبحرا وجوا) منذ 2007، وأن هذه الصواريخ هي صواريخ محلية الصنع.

ثانيا: مبدأ التحذير المسبق الفعال:

دأب القادة العسكريون لفصائل المقاومة الفلسطينية والناطقون الإعلاميون بإرسال تحذيرات إلى جيش الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين من أنها سوف تقوم بإطلاق صواريخ، وذلك من خلال بيانات عسكرية مكتوبة أو متلفزة. وليس أدل على ذلك من التحذير الذي أطلقه الناطق باسم كتائب القسام أبو عبيدة أن المقاومة سوف تقصف مطار تل أبيب. وقد أصدر بيانا عقب هذا القصف وقال فيه إنه جاء ردا على استهداف المدنيين في قطاع غزة.

ثالثا: مبدأ التفريق بين المقاتلين والمدنيين:

المقاتلون الشرعيون، والذين يعتبرون أسرى الحرب إذا ما وقعوا في قبضة العدو، بالمعنى المقصود في اتفاقية جنيف الثالثة في مادتها الرابعة وكذلك البرتوكول الإضافي الأول، هم الأشخاص الذين ينتمون إلى إحدى الفئات الآتية منها:

"أفراد المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل إقليمهم أو خارجه، حتى لو كان هذا الإقليم محتلاً، على أن تتوافر الشروط الآتية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة:

(أ) أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه.

(ب) أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد.

(ج) أن تحمل الأسلحة جهرا.

(د) أن تلتزم في عملياتها قوانين الحرب وعاداتها.

وكذلك هذه الفئة: سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية من دون أن يتوافر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شرط أن يحملوا السلاح جهراً وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها".

تلتزم حركات المقاومة الفلسطينية بهذه الشروط، حيث أن لكل فصيل قائدا، ولها لباس متميز، وهي تحمل السلاح جهرا ولها مواقع عسكرية.

وبخصوص المدنيين الذين ينخرطون بشكل مباشر وتلقائي عند اقتحام جيش الاحتلال، فهؤلاء يعتبرون بالمعنى العسكري مقاتلين.

ورغم أن الطبيعة الديموغرافية والجغرافية في قطاع غزة شديدة التعقيد والتداخل ومساحة قطاع غزة محدودة جدا ويصعب التفريق بين المقاتلين وبين المدنيين، إلا أن فصائل المقاومة الفلسطينية استطاعت أن توجد لنفسها كيانا خاصا بها، يستطيع أي إعلامي أو مراقب أن يميز بينها وبين السكان المدنيين.

إن من الإجحاف بمكان أن ندعي أن فصائل المقاومة الفلسطينية تختلط بالمدنيين وتعرضهم للخطر، متجاهلين الوقائع السكانية الكثيفة والمساحة الجغرافية الضيقة، وكذلك السلوك الإسرائيلي المدمن على استهداف المدنيين بسبب وبدون سبب.

موقع "عربي 21"، 2021/3/9

٣١. بازار القوائم الانتخابية ولعنة كورونا وإهمال السياسة

هاني المصري

جاءت القرارات بإغلاق الضفة الغربية بسبب انتشار وباء كورونا، في ظل فضيحة توزيع ما تيسّر من لقاحات بصورة تسيئ إلى السلطة، خصوصًا بعدما تردد عن نفي الديوان الأردني تلقيه لقاحات من السلطة كما صرحت وزارة الصحة الفلسطينية، وأن اللقاحات التي وصلت إلى الأردن تلقاها مسؤولون فلسطينيون وعائلاتهم، في وقت حرج جدًا عشية تقديم القوائم الانتخابية الذي سيبدأ في العشرين من هذا الشهر، وينتهي بنهايته، هذا إن جرت الانتخابات، ما يضع صعوبات جديدة، خصوصًا على القوائم المستقلة، فكيف سيجتمعون لمناقشة توفير متطلبات الترشيح، من الاتفاق على البرنامج السياسي الاجتماعي الاقتصادي، إلى جمع ثلاثة آلاف توقيع، وعشرين ألف دولار لم يتم تخفيضها استجابة لتوصية من حوار القاهرة.

والغريب أن السلطات الحاكمة عادة ما تسترضي عشية الانتخابات شعبها وترشوه، أما عندنا فيحدث العكس، فبعد التهديدات للفتحاويين لمنع ترشحهم خارج القائمة المركزية في تجاوز لروح حركة فتح

الأصلية التعددية، وبعد رفض الأخذ بتوصيات حوار القاهرة حول استقالة الموظفين ورفع تمثيل المرأة وتخفيض سن الترشح ورسوم التسجيل والتأمين؛ لم يتوقف سيلان القوانين بمراسيم، ويطغى عليها مزيد من التحكم من السلطة التنفيذية بكل السلطات، فبعد الإجهاز على استقلالية السلطة القضائية، أتى الدور على الجمعيات الأهلية التي يراد تحويلها إلى ملاحق للوزارات، ولم تبق الاتحادات والنقابات بعيدة عن التدخل التعسفي، فجرى تأجيل انتخاباتها ستة أشهر، في تجاوز لقوانينها ولوائحها الداخلية.

أما مرسوم الحريات فلم يغير الحال كثيرًا، فالمطلوب إطلاق سراح المعتقلين على خلفية سياسية ولو وضعوا تحت عنوان آخر، والالتزام بالحقوق والحريات الطبيعية والمتضمنة في القانون الأساسي، وليس إصدار مراسيم، وكأن الحريات والحقوق منحة أو مكرمة من أحد، وليست حقوقًا يجب تلبيتها وتنظيم ممارستها وحمايتها.

البعد السياسي للانتخابات وأهمية البرنامج السياسي

هناك قوائم حزبية وبصورة أكبر مستقلة تهمل البعد السياسي للانتخابات بأعذار مختلفة، منها أن البرنامج السياسي معروف ولا خلاف عليه، ومنها أننا الآن في مرحلة لا نستطيع فيها تحرير البلاد، ولا وقف الاستعمار الاستيطاني، ولا وقف هدم المنازل والاعتقالات، وأقصى ما نقدر عليه – كما يزعمون – ويجب أن نهتم به ونعطيه الأولوية هو كيفية توفير رغيف الخبز، والصحة والتعليم، والخدمات العامة الحيوية الأخرى.

بكل أسف، تصب هذه الآراء من دون قصد غالبًا في صالح رؤية "السلام الاقتصادي"، التي أطلقها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو منذ سنوات كثيرة، وأخذت ترددها أصوات عربية وفلسطينية، وهي تريد أن تعزل الإنسان الفلسطيني عن حقوقه العامة التي لا يمكن فصلها عن حقوقه الفردية، فهو إنسان جزء من شعب، ومن حقه ممارسة حقوقه، مثل حقه في تقرير المصير والوجود الوطني في دولة، إلى حق العودة والتعويض للاجئين، والمساواة لشعبنا في الداخل، على طريق إنجاز الحل التاريخي الجذري عل كل فلسطين من خلال إقامة دولة ديمقراطية يعيش فيها الجميع من دون تمييز ولا عنصرية.

لا يمكن تأجيل كيفية مواجهة الاحتلال وإجراءاته، بحجة أن الأولوية لتوفير مقومات الحياة المعيشية، وذلك لأسباب كثيرة، أهمها أن الاحتلال يتعمق، ويعتمد سياسة القضم المتدرج والضم الزاحف، وكل ما يقوم به يمس بشدة الحياة المعيشية للشعب بشكل عام، وكل فلسطيني بشكل خاص.

فعندما يصادر الاحتلال الأرض ويستعمرها ويهوّدها، بما في ذلك الأقصى ودور العبادة، ويطرد سكانها، ويمنعهم من التنقل في الشوارع وزيارة ممتلكاتهم ومنازلهم ومزارعهم بحرية، بحجة أنها مناطق عسكرية، فذلك يمس بشدة الحياة المعيشية.

وعندما يطلق الاحتلال قطعان المستعمرين المستوطنين المدججين بالسلاح لممارسة كل أنواع الاعتداءات ضد الفلسطينيين، من قطع الطرقات، إلى حرق الأشجار وسرقة المحاصيل، والاعتداءات على المنازل والسيارات والمساجد، خصوصًا في المناطق المحاذية للمستعمرات والشوارع التي يستخدمها المستعمرون، فذلك يمس الحياة المعيشية.

وعندما يقوم الاحتلال بعزل القدس عن بقية الأرض المحتلة العام 1967، ويحاصر ويعتدي على قطاع غزة ويحوله إلى أكبر وأطول سجن في التاريخ، فذلك يمس الحياة المعيشية.

وعندما يمارس جنود الاحتلال والمستعمرين سياسة القتل البارد في وضح النهار وأمام الكاميرات، ويعتقل العشرات بشكل يومي، ويأسر الآلاف وراء القضبان، ويعتقل أو يهدد بالاعتقال شخصيات لمنعها من الترشح في محاولة للتأثير على نتائج الانتخابات، بما قد يؤدي إلى منع إجراء الانتخابات، وإذا جرت يأمل أن تصب نتائجها لصالح الاحتلال، أو من خلال تعطيل المجلس التشريعي، ومنعه من ممارسة دوره التشريعي، والرقابة على الحكومة، بما يضمن مساءلتها ومنع احتكار السلطة التنفيذية لكل السلطات، وتكريس سلطة الحكم الذاتي، وتمديد المرحلة الانتقالية، فكل ذلك يمس الحياة المعيشية.

على هذا الأساس المطلوب أن يحرص الناخبون على أن تكون الانتخابات، إن جرت، فرصة لإحياء القضية والمشروع الوطني ولتحسين الحياة المعيشية، وأن ينتخبوا القوائم التي تلتزم بالعمل من أجل جعل الانتخابات خطوة على طريق إنهاء الاحتلال وتجسيد الحرية والاستقلال، وليس تكريس سلطة أوسلو والتزاماتها إلى الأبد، والعمل على تغيير السلطة لتخدم البرنامج الوطني، وتكون قولًا وفعلًا إحدى أدوات منظمة التحرير الموحدة.

من غير المقبول في هذا السياق القول إن دور النواب فقط العمل على تقديم الخدمات، تحت حجة أن السياسة مسؤولية منظمة التحرير، وذلك لأن أعضاء المجلس التشريعي كما اتُفق في حوار القاهرة أعضاء طبيعيون في المجلس الوطني، المرجعية العليا للمنظمة، وبالتالي دورهم الأساسي دور سياسي يترابط مع مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن اللافت للنظر أن مجموعات وشخصيات من داخل "فتح" وخارجها تدعو إلى توحيد الحركة رغم الخلافات الواسعة، أو إلى تشكيل قائمة مشتركة مع "حماس"، أو قائمة واحدة مع مختلف الفصائل، أو تشكيل قائمة واحدة لفصائل منظمة التحرير من دون الالتفات إلى البرنامج السياسي الاقتصادي

الاجتماعي، فهناك خلافات واسعة داخل "فتح"، وأكبر بينها وبين "حماس"، وداخل فصائل منظمة التحرير، والتفكير في قائمة واحدة بين مختلفين جوهريًا ما هو سوى تغليب المصالح الفردية على المصالح الوطنية، وتحايل على الانتخابات، ومحاولة لهندستها وضمان نتائجها، وهو ما يتناقض مع جوهر العملية الانتخابية.

على سبيل المثال، كيف يمكن أن يكون في قائمة واحدة من يدعو إلى المقاومة كأسلوب رئيس، ومن يريد أن يعيدنا إلى المفاوضات العبثية كطريق رئيسي، ومن يدافع عن نظام سياسي مستبد، وآخر يريد نظامًا ديمقراطيًا يناسب مرحلة التحرر الوطني، وبين من يؤمن أو لا يؤمن بدور الشباب وضرورة أخذهم لدورهم كاملًا، وبالمساواة بين الرجل والمرأة على أساس أن المرأة نصف المجتمع، ومن حقها أن تمثل على الأقل بنسبة 30% في المجلس التشريعي وفي مختلف المؤسسات، وبين الفاسد ومحارب الفساد.

الخلاصة مما سبق أن الأولوية الوطنية شديدة الارتباط بالأولويات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، وإذا لم يُحدد الهدف الوطني المركزي وتوضع التصورات والخطط الكفيلة بتحقيق إنهاء الاحتلال وتفكيك المستعمرات بالاعتماد على توفير مقومات الصمود والتواجد الشعبي والمقاومة المثمرة، مع الاحتفاظ بالحق في ممارسة كل أشكال المقاومة بأسرع وقت وأقل التكاليف، سنجد أنفسنا أمام موجة تهجير جديدة، والذي لا يصدق عليه أن يتوقف أمام دلالات أن أعداد المستعمرين في الضفة تقترب من مليون مستعمر استيطاني عنصري، وليرَ الخطط الموضوعة لزيادة هذه الأعداد بشكل متسارع، وسط سيادة الأحزاب والتيارات الاستعمارية العنصرية الأكثر تطرفًا في إسرائيل، بعد تحويل العنصرية إلى دستور عبر إقرار قانون القومية العنصري، فضلًا عن أن الأغلبية في إسرائيل أصبحت من دعاة إقامة "إسرائيل الكبرى"، ومواصلة تطبيق سياسة الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، وأقل عدد ممكن من السكان.

في هذا السياق، وضعت خطط التهجير إلى قطاع غزة بعد توسيعه من سيناء، وإلى الأردن تحت خطط عديدة، منها: "الأردن هو فلسطين"، و"الوطن البديل"، إضافة إلى فكرة الكونفدرالية مع الأردن قبل التحرير والاستقلال لدولة فلسطين، التي تصب في صالح تنفيذ التهجير بشكل شرعي وغير مرئي. فالمواطن الفلسطيني في ظل الكونفدرالية يمكن أن ينتقل من منطقة إلى أخرى من دون أن يعتبر ذلك تفريغًا للوطن الفلسطيني من أصحابه الأصليين.

فوضى القوائم وحمى التنافس على المراكز الأولى فيها

هناك حمى انتخابية تظهر في أن الكثير الكثير من الأفراد داخل الفصائل والمستقلين يجدون أنفسهم بأنهم مناسبون للترشح في الانتخابات القادمة، وهذا من حقهم، ولكننا وجدنا الكثير من الشطط في هذا الموضوع.

فهناك من أعلن بعد الاتكال على الله أنه سيرأس قائمة، أي أنه حتى قبل أن يتشاور مع أحد، عيّن نفسه على رأس القائمة، أو وضع نفسه في مكان مضمون، وكل شيء بعد ذلك تفاصيل.

وهناك من دعا إلى تشكيل قائمة للمقدسيين وأخرى للغزيين، وثالثة للشباب، ورابعة للنساء، وخامسة للحراكات، وسادسة للفنانين، وسابعة للمزارعين، وثامنة وتاسعة وعاشرة ... والحبل على الجرار.

ثمة فوضى وتبعثر يحيطان بالقوائم، لا سيما ابتعادها عن وضع البرنامج أولًا، ووضع معايير وطنية ومهنية وموضوعية للترشح ثانيًا، على رأسها توضيح الفرق بين المرشح للمجلس التشريعي وبين المرشح في انتخابات محلية أو نقابية أو خيرية أو مدنية ... إلخ، وبين الحراك على موضوع واحد، والعمل من أجل الحفاظ على الأمر الواقع، أو العمل على إصلاحه أو تغييره.

لا بد من التوقف أمام الوعي والتأهيل والوزن الشعبي والانتماء الوطني والخبرة المناسبة للنائب الذي يتطلب دوره مناقشة السياسات والقوانين، ومنح الثقة أو حجبها عن الحكومة أو وزير بعينه، وهذا يختلف عن التأهيل والوعي والخبرة المناسبة لقطاع معين أو حراك معين، على أهمية أن تكون كل القطاعات والمطالب العامة ممثلة في المجلس القادم، ولكن ضمن هذا الفهم يجب العمل على اختيار النائب.

كذلك لا بد من فهم ما معنى الانتخابات التشريعية، أي السياسية العامة في بلد تحت الاحتلال، ويعاني من الانقسام بين سلطتين متنازعتين اتفقتا خلافًا للمنطق على إجراء انتخابات قبل إنهاء الانقسام، وقبل توحيد المؤسسات في سلطة واحدة، الأمر الذي سيؤدي في أحسن الأحوال، إذا لم تحمل نتائج الانتخابات فوزًا لقوائم قادرة على كسر الاستقطاب الثنائي والتقدم على طريق إنهاء الانقسام، إلى شرعنة الانقسام، وإدارته، وربما تعميقه.

إن كثرة القوائم وابتعاد أكثرها عن فهم طبيعة الانتخابات التشريعية، والتزاحم على المقاعد الأولى في القوائم، تدل على غياب المشروع الوطني الجامع والمؤسسة الوطنية الجامعة والقيادة الواحدة، وعلى غياب معايير الترشح والبرنامج المناسب للانتخابات الحالية والمرحلة الراهنة، حتى أصبح كل فرد يبحث عن خلاصه الفردي، وكل مجموعة عن خلاصها الخاص.

لا يمكن أن تأخذ القدس حقها إذا حصلت قائمة مشكلة من المقدسيين على عدد من المقاعد، بل إذا وضعت كل أو معظم القوائم القدس في صدارة الاهتمام. وكذلك الأمر بالنسبة إلى غزة والخليل

ونابلس والشباب والمرأة والحراكات، وهذا إن حدث وبكثرة سيجعل الانتخابات منصة جديدة للمزيد من التشرذم والانقسام.

تأسيسًا على ما سبق، ولمنع تشرذم الوضع الفلسطيني أكثر، لا بد من جعل إعادة تعريف وإحياء المشروع الوطني، ووحدة الشعب والأرض والقضية، وأولوية إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أسس وطنية ومشاركة حقيقية وديمقراطية توافقية تتناسب مرحلة التحرر الوطني، في صدارة الاهتمام، جنبًا إلى جنب مع القضايا المعيشية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز مسارات، رام الله، 2021/3/9

٣٢. إسرائيل في مرمى الجنائية الدولية... ما العمل؟

د. حسن أبو طالب

يُعد قرار المدعية العامة للجنائية الدولية فاتو بنسودا فتح تحقيق في جرائم حرب «محتملة»، ارتكبها إسرائيليون وفلسطينيون، خطوة قد تؤدي إلى محاكمة مسؤولين من الطرفين، ولكن هناك شرطاً أساسياً هو أن ينتهي التحقيق المنتظر حال استكماله إلى جمع أدلة يقينية على تورط هؤلاء المسؤولين المحتملين في جرائم حرب في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. وهو شرط يعني ضرورة أن يتم التعاون بين المحكمة وبين سلطات كل من إسرائيل والسلطة الوطنية، وتحديداً حركة «حماس». وكان التحقيق الأولي الذي استمر خمس سنوات بناء على بلاغ مؤرخ في 13 يونيو (حزيران) 2014. قد انتهى إلى أن هناك أسساً قانونية موضوعية لإجراء تحقيق جنائي يُستدعى فيه المسؤولون المتورطون من كلا الجانبين، لتحديد حجم المسؤولية وبالتالي حجم العقاب.

التحقيق المعني هنا يتعلق بأفراد وليس بدول، وهو فارق مهم أكدته بنسودا، وأعادته إلى ميثاق المحكمة الجنائية ذاته. ولكنه في الحالة الإسرائيلية تحديداً، فإن إدانة محتملة لمسؤول إسرائيلي، عسكري أو مدني، بارتكاب جرائم حرب سوف تعبر بدرجة ما عن إدانة الدولة ذاتها، لا سيما ما يتعلق بالاستيطان والاستمرار في احتلال الأراضي الفلسطينية والعقاب الجماعي للفلسطينيين، كما يحدث في قطاع غزة ومناطق من الضفة الغربية المحتلة، والاعتداءات الموسعة التي تستمر فترة طويلة وينتج عنها قتلى ومصابون بأعداد كبيرة كما حدث في العدوان المعنون إسرائيلياً بـ«الجرف الصامد»، إذ إن كل هذه العمليات ليست قراراً فردياً، وإنما هي قرارات تصدر عن حكومات إسرائيلية ومؤسسات مدنية وعسكرية، وتنفذها قطاعات مدنية وعسكرية واستخبارية مجتمعة.

فالفرد المسؤول هنا حال إدانته لا يعبر عن قرار فردي خاص به اتخذه في غفلة من الزمن، أو هو نزوة عابرة، بل هو قرار جماعي في المستويات العليا. وهو ما لمح إليه وزير الدفاع بيني غانتس،

وهو رئيس سابق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بأنه شخصياً وعدداً آخر من كبار المسؤولين معرضون للمحاكمة إذا استمرت إجراءات المحكمة الجنائية ولم يتم توقيفها. ولكنه تجاهل أن الإدانة حال حدوثها ستكون إدانة للسلوك الإسرائيلي بأسره، وهو ما فطن إليه أحد القانونيين الإسرائيليين بقوله إن أرادت إسرائيل أن تتجنب الإدانة فعليها أولاً ألا تنتهك حقوق الآخرين.

الجانب الآخر، وهو ذو دلالة، فإن فتح التحقيق الجنائي هو خطوة مهمة للغاية سياسياً ومعنوياً للطرف الفلسطيني ممثلاً في السلطة الوطنية، ولكنه قد يمس مسؤولين في حركة «حماس» الحاكمة لقطاع غزة، والذين بدورهم يتمسكون بأن أفعالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي هي مقاومة مشروعة وفقاً للقوانين والأعراف الدولية، ولا تُعد بأي حال انتهاكات أو جرائم حرب. وتلك الحجة وإن استندت إلى معاهدات دولية تخص الحرب وما ينتج عنها من احتلال لأراضي الغير بالقوة، فهي أيضاً بحاجة إلى صياغات قانونية محكمة، تقنع المحققين الدوليين أن المقاومة المشروعة هي دفاع عن النفس وعن الهوية وعن الوجود ذاته. ولن يحدث ذلك إلا من خلال تعاون شفاف مع التحقيق الدولي وليس تجاهله.

في كل الأحوال خطوة فتح التحقيق تظل غير محسومة بعد لعدة اعتبارات؛ منها اعتبارات مالية واقتصادية ليست متوفرة بعد لدى المحكمة الدولية، وأشارت إليها بوضوح المدعية العامة، ومن الصعوبة بمكان أن تتوفر مثل هذه الأموال في الوقت الذي تقف فيه دول كبرى ضد وجود المحكمة أصلاً، كالولايات المتحدة والهند والصين وروسيا وباكستان وتركيا وإسرائيل ذاتها، وجميعهم ليسوا أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية.

أما الاعتبارات الأخرى فتمتد إلى الموقف الأميركي، المناهض للمحكمة الجنائية من جانب، والداعم بلا حدود من جانب ثانٍ، لكل الإجراءات الإسرائيلية العسكرية والعنيفة ضد الفلسطينيين بما في ذلك الاستيطان والاحتلال والعمليات العسكرية الواسعة المدى، كما حدث ويحدث في قطاع غزة، باعتبارها دفاعاً مشروعاً عن النفس حسب الرؤية الأميركية، وبالتالي يُعد رفض تعرض مسؤولين إسرائيليين عسكريين أو مدنيين مسألة يقينية تماماً لدى البيت الأبيض، عبر عنها بوضوح كامل أنتوني بلينكن وزير الخارجية وكامالا هاريس نائبة الرئيس بايدن. مثل هذا الرفض ليس قولياً وحسب، بل يمتد إلى عملية حشد دولي، أوروبي بصفة خاصة، للحيلولة دون اتخاذ أي إجراءات عملية من قبل المحكمة الجنائية الدولية لفتح التحقيق والاستمرار فيه. ومعروف أن إدارة الرئيس ترمب فرضت عقوبات على المدعية العامة والمحكمة الجنائية بسبب موقفها من جرائم محتملة للأميركيين في أفغانستان.

إسرائيل من جانبها، والتي تعيش أجواء انتخابات رابعة في غضون عام واحد، ووفقاً لسلوك حكومتها المعتاد، تنظر للأمر من زاويتين متداخلتين؛ سياسية وقانونية، وكلتاهما امتداد لمبدأ الاستعلاء الإسرائيلي على القانون الدولي وعدم الخضوع للمساءلة عن أي أفعال ترتكبها كدولة أو يرتكبها أفراد مسؤولون مفوضون باتخاذ القرار. وعادة ما تلجأ إسرائيل، خاصة رئيس الوزراء نتنياهو إلى اعتبار أي نقد، موجهاً لوجودها ويهدف إلى إزالتها، وأنه معادٍ للسامية. وهو جانب مهم ورئيسي من الدعاية الصهيونية التي تروّج لإسرائيل كدولة وحيدة لليهود معرضة للاضطهاد، وأن على العالم أن يرفض هذا الاضطهاد وأن يتركها تفعل ما تريد بلا أي محاسبة.

المفارقة هنا، والتي أشار إليها مراقبون إسرائيليون، أن حكومة نتنياهو تتصرف وكأنها قد فوجئت بقرار فتح تحقيق جنائي دولي في أمور تخص الدولة وسمعتها وسلوكياتها، وتركت الفلسطينيين يركزون جهدهم على إنجاح المهمة، ولم يدركوا أن قبول عضوية فلسطين كدولة في المحكمة الجنائية في 2016 يمنح المحكمة الحق في متابعة ما يجري في الأراضي المحتلة المستهدف أن تكون أرض الدولة الفلسطينية المرتقبة. وهو ما أقرته المدعية العامة بوضوح في يناير (كانون الثاني) الماضي حين أصدرت قراراً بأن للمحكمة ولاية النظر في الانتهاكات التي تحدث في الأراضي المحتلة.

وتشير الانتقادات الداخلية إلى أن لجوء إسرائيل الدائم للآخرين، خاصة الولايات المتحدة للدفاع عنها وإفشال محاولات محاسبتها دولياً، جعلها تفقد قدرتها على الحركة المناسبة بقدر من الاستقلالية، وهو ما يقيد قدرتها على الحركة في أمور تمس سمعة البلاد.

هناك أيضاً جانب عملي يتعلق بقرب انتهاء فترة المدعية العامة بنسودا، إذ يُتوقع أن يحل محلها أحد المحامين البريطانيين، في يونيو المقبل، وهو ما تعول عليه إسرائيل في أن يلغي التحقيق حال تعيينه. وإن حدث الأمر بهذه الصورة فسوف تكون فضيحة كبرى للمحكمة الجنائية كمؤسسة دولية تسهر على محاسبة منتهكي حقوق الإنسان، ولهذا المحامي البريطاني شخصياً إن أقدم على مثل هذه الخطوة. وقتها سيكون من اليسير وصفه بالتخلي عن مبادئ القانون الدولي ومبادئ المحاسبة والنزاهة وانصياعه للضغوط الإسرائيلية الأميركية. وسيظل الرهان قائماً على نزاهته وإيمانه بمبادئ القانون وميثاق المحكمة الدولية.

الشرق الأوسط، لندن، 2021/3/9

٣٣. كاريكاتير:

القدس، القدس، 2021/3/8